هولندا تنضم إلى التحالف الأوروبي لمراقبة مياه الخليج

أعلنت الحكومة الهولندية إرسال فرقاطة للمشاركة في «بعثة أوروبية أطلقتها فرنسا» وتهدف إلى مراقبة مياه الخليج، حيث اشتد التوتر في الآونة الأخيرة مع إيران.

وذكر البيان الحكومي أيضاً أنّ هولندا ستنضم برفقة خمس دول أخرى في بداية 2019، إلى آلية تسمح لشركات في دول الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع إيران رغم العقوبات الأمريكية.

وستصل الفرقاطة التي تحمل على متنها طوافة، نهاية يناير إلى الخليج، على أن تستمر مدة خدمتها إلى نهاية يونيو 2020.

وقال البيان إنّ الهدف «تعزيز الأمن البحري».

وأعلن رئيس الوزراء الهولندي مارك روته أنّ «من المهم جداً ضمان العبور الحر والآمن» في مضيق هرمز الإستراتيجي حيث تمر إمدادات نفط عالمية.

كما أوضح خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي أنّ «هولندا سعيدة بأنها ستشارك»، مضيفاً «ليست مشاركتنا شكلية، وإنّما نشارك لأننا نريد ذلك».

7
Sunday 1st December 2019 - 13 th year - Issue No.3575 الوسط العدد 3575 – السنة الثالثة عشرة – 2019 الأحد 4 من ربيع الآخر 1441 هـ/ 1 ديسمبر alwasat.com.kw

غضب ذي قار لم يهدأ.. متظاهرون يغلقون جسور الناصرية

العراق: 400 قتيل منذ انطلاق الموجة الثانية للاحتجاجات

في الوقت الذي تستمر فيه كل من النجف وذي قار، أمس السبت، في حدادهما على أرواح الذين سقطوا خلال اليومين الماضيين في الاحتجاجات، أفاد مراسل العربية أن متظاهرين يغلقون عدة جسور في مدينة الناصرية.

وأوضح أنه تم إغلاق جسور الحضارات والزيتون والنصر من قبل المتظاهرين في الناصرية.

كما أشار إلى أن عدداً من المتظاهرين مستمر بالاعتصام أمام مقر شرطة ذي قار، الذي شهد أمس اشتباكاً عنيفاً مع قوى الأمن.

إلى ذلك، أفادت مصادر عراقية للعربية بأن الأمن في الناصرية أفرج عن 31 شخصا تم اعتقالهم في تظاهرات الجمعة.

يأتي هذا بعد أن حذرت مفوضية حقوق الإنسان العراقية،، من مجزرة جديدة في محافظة ذي قار، داعية ممثلي التظاهرات ووجهاء وشيوخ عشائر ورجال دين إلى التدخل العاجل، لنزع فتيل الأزمة وتدارك الأمور وحقن دماء الشباب المتظاهرين.

وبعدما أعلن رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي، أنه سيرفع استقالته إلى مجلس النواب حقنا للدماء، أفادت مصادر عراقية، أمس السبت، بأن مجلس الوزراء سيعقد اجتماعا طارئا برئاسة عبدالمهدي لبحث الاستقالة المحتملة.

كما سيعقد البرلمان العراقي جلسة طارئة لبحث سحب الثقة من الحكومة.في السياق ذاته، أعلنت كتلة «سائرون» المدعومة من زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أنها طلبت من رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، عقد الجلسة الطارئة للتصويت على قبول استقالة رئيس الحكومة عادل عبد المهدي، حيث ناشدت الكتلة بـ«تشكيل حكومة وطنية يكون فيها رئيس الحكومة والوزراء من التكنوقراط النزيهين، وأن يكونوا من غير المحسوبين على القوى السياسية، وبعيدا عن التأثيرات الخارجية».

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده النائب عن «سائرون» (الأكبر في البرلمان)، صادق السليطي، بالعاصمة بغداد، الجمعة، برفقة عدد من أعضاء الكتلة.

وقال السليطي حينها: «سبق ودعت الكتل السياسية لإقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، لكنها لم تجد آذاناً صاغية، ما أوقع المزيد من القتلى والجرحى في دوامة العنف».

يذكر أن عبدالمهدي كان أوضح في بيان استقالته أنه «استمع بحرص إلى خطبة المرجع الشيعي الأعلى في العراق، علي السيستاني، الذي دعا مجلس النواب الذي انبثقت عنه الحكومة الراهنة إلى إعادة النظر في خياراته، والتصرف بما تمليه عليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء أبنائه، وتفادي انزلاقه إلى دوامة العنف والفوضى والخراب».

إلى ذلك، قال إنه «استجابة لهذه الدعوة وتسهيلاً وتسريعاً لإنجازها بأسرع وقت، سأرفع إلى مجلس النواب الموقر الكتاب الرسمي بطلب الاستقالة من رئاسة الحكومة الحالية ليتسنى للمجلس إعادة النظر في خياراته، علماً أن الداني والقاصي يعلم أنني سبق أن طرحت هذا الخيار علناً وفي المذكرات الرسمية، وبما يحقق مصلحة الشعب والبلاد».

يذكر أن عدد قتلى احتجاجات العراق تجاوز الـ400 قتيل، وفق إحصاء أوردته رويترز نقلاً عن مصادر من الشرطة ومستشفيات.

وأظهر الإحصاء الذي اعتمد على مصادر من الشرطة ومصادر طبية أن عدد قتلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة العراقية والمستمرة منذ أسابيع بلغ 408 قتلى على الأقل معظمهم من المتظاهرين العزل.

استمرار الاحتجاجات في العراق

تعليق إضراب البنزين في لبنان ومحادثات مع السلطة

بعدما قطع لبنانيون غاضبون، عدداً من الطرق الرئيسية، فيما ترك آخرون سياراتهم وسط الشوارع بعد نفاد مخزونهم من البنزين، جراء إضراب نفذته محطات الوقود على مدى يومين، أعلن نقيب أصحاب محطات المحروقات، سامي البراكس، تعليق إضراب محطات البنزين ، وفق الوكالة الوطنية للإعلام.

ونقلت صحيفة النهار اللبنانية عن البراكس قوله إن النقابة علقت إضرابها لإجراء محادثات مع السلطات، وإن النقابة ستعقد اجتماعاً غداً الاثنين.

وتحتج نقابة المحطات على «الخسائر المتمادية التي لحقت بالقطاع» جراء أزمة سيولة مع وجود سعرين لصرف الدولار في السوق، على وقع احتجاجات شعبية مستمرة منذ 17 أكتوبر ضد السلطة السياسية.

كما أغلق سائقون طرقاً عدة في بيروت ومناطق أخرى بينها طرابلس شمالاً بشكل جزئي بعد امتناع المحطات عن تزويد سياراتهم ودراجاتهم النارية بالبنزين. والتزمت غالبية المحطات الإضراب، بينما فتحت قلة أبوابها بشكل محدود، وسط تهافت السائقين وتدافعهم. وشوهد عشرات الشبان يحملون عبوات بلاستيكية وينتظرون تعبئتها في ظل حالة توتر، قبل أن يعمدوا إلى قطع الطريق احتجاجاً.

إلى ذلك، يأتي إضراب محطات الوقود، التي سبق أن نفذت تحركات تحذيرية بعد انطلاق التظاهرات، على وقع أزمة سيولة حادة وقيود مصرفية مشددة على السحب بالدولار. وبالكاد يتمكن المودعون من سحب 500 دولار أسبوعياً.

ورغم تسهيلات قدمها مصرف لبنان لتسريع حصول مستوردي القمح والأدوية والوقود على الدولار، فإن ذلك لم يحد من خسائرهم، وفق قولهم، مع وجود سعرين لصرف الدولار.

وانخفض سعر صرف الليرة لدى الصرافين الخميس إلى 2300 مقابل الدولار، بعدما كان مثبتاً منذ عقود على 1507 ليرات. وأقفلت محال الصيرفة أبوابها، احتجاجاً على تحميلها مسؤولية أزمة سعر الصرف.

ويواجه لبنان انهياراً اقتصادياً مرشحاً للتفاقم، مع عجز القوى السياسية عن تشكيل حكومة، بعد شهر من استقالة رئيس الحكومة، سعد الحريري، تحت ضغط الشارع، الذي يطالب برحيل الطبقة السياسية مجتمعة. وحثت دول وجهات مانحة القادة السياسيين على الإسراع في تشكيل حكومة.

وبعد لقائه عدداً من المسؤولين، الجمعة، شدد المنسق الخاص للأمم المتحدة، يان كوبيتش، في تغريدات على أن «تشكيل حكومة ذات مصداقية وكفاءة، يمكنها أن تكسب ثقة الشعب وشركاء لبنان الدوليين، يعد أولوية». وقال كوبيتش إنه بحث مع حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، «الإجراءات الضرورية المطلوبة لوقف المزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية، ولرفع قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الضغوط».

وشكلت الأزمة المالية محور اجتماع في القصر الرئاسي، حضره الرئيس ميشال عون وسلامة وممثلون للقطاع المصرفي ومعنيون، انتهى بتكليف سلامة اتخاذ إجراءات من شأنها «المحافظة على الاستقرار والثقة بالقطاع المصرفي والنقدي.. وحقوق المودعين بدون أي انتقاص» من دون توضيح ماهيتها.

المحتجون الجزائريون يواصلون الضغط على السلطات مع اقتراب الانتخابات

احتجاجات في الجزائر

شارك عشرات الآلاف من المحتجين الجزائريين في مسيرة للمطالبة بإلغاء الانتخابات الرئاسية المقررة الشهر المقبل إلى أن تتنحى النخبة الحاكمة ويترك الجيش السياسة.

والمسيرات، التي شهدتها العديد من المدن والبلدات في مختلف أنحاء الجزائر، هي الاحتجاج الأسبوعي الحادي والأربعون على التوالي لحركة أجبرت النخبة الحاكمة على التخلي عن الرئيس المخضرم عبد العزيز بوتفليقة وسجن مسؤولين كبار.

ويشكل الزخم المتواصل للحركة الاحتجاجية الآن تحديا كبيرا للجيش الذي ضغط من أجل تنظيم الانتخابات في 12 من ديسمبر كانون الأول باعتبارها السبيل الوحيد لكسر الجمود بين السلطات وحركة المعارضة التي تفتقر إلى قيادة.

وردد المحتجون خلال تحركهم في وسط الجزائر العاصمة يوم الجمعة هتافات منها "لا للانتخابات" و "أطلقوا سراح المعتقلين" وشعارات تطالب الجيش بالابتعاد عن السياسة.

ومنذ انطلاق الحملة الانتخابية رسميا في وقت سابق من نوفمبر تشرين الثاني، زاد التوتر في ظل المزيد من المظاهرات والاعتقالات وأحكام سجن طويلة فضلا عن وقوع مناوشات بين الشرطة ومحتجين في إحدى البلدات.

ويعتزم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الموالي للحكومة، وهو أكبر نقابة عمالية في البلاد تنظيم مسيرة نادرة أمس السبت في العاصمة لتأييد الانتخابات.

وبدأت الاحتجاجات في فبراير شباط بعدما اتضح أن الرئيس المخضرم بوتفليقة يعتزم الترشح لفترة رئاسية جديدة في انتخابات كانت مقررة في الأصل في يوليو تموز.

ومع خروج مئات الآلاف في مسيرات بأنحاء البلاد أجبر الجيش بوتفليقة على التنحي في أبريل نيسان. واحتجزت السلطات عشرات الشخصيات الكبيرة منهم رئيس سابق للمخابرات، وشقيق بوتفليقة، ووزراء، ورجال أعمال.

وصدرت أحكام سجن طويلة على العديد منهم في تهم فساد، ويمثل رئيسا الوزراء السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال للمحاكمة خلال أيام. لكن المحتجين يطالبون بإبعاد كامل للنخبة التي حكمت الجزائر منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1962.

واحتجزت السلطات أيضا عشرات من الشخصيات المعارضة والمتظاهرين. وتضررت الجزائر، التي تعتمد بشدة على صادرات النفط والغاز، من تراجع أسعار النفط الذي قلص إيراداتها من 60 إلى 30 مليار دولار.

الكيان الصهيوني يستهدف موقعاً لـ«حماس» شمالي غزة

استهدفت المقاتلات الإسرائيلية، أمس السبت، موقعا يتبع لحركة حماس، شمالي قطاع غزة، عقب إطلاق قذيفة من القطاع.

وأفاد مراسل الأناضول، أن المقاتلات الإسرائيلية قصفت بخمسة صواريخ على الأقل موقعا يتبع لكتائب القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، دون أن يتسبب ذلك بوقوع إصابات بشرية.

وشن الجيش الإسرائيلي، غارة مشابهة، قبل نحو 3 ساعات على هذا الهجوم، على موقع «رصد» يتبع أيضا لحركة حماس، قرب الشريط الحدودي، شمالي القطاع، قال إنه جاء «ردًا على إطلاق قذيفة صاروخية من القطاع باتجاه إسرائيل».

وفي وقت سابق قال المتحدث باسم الجيش، إنّه تم رصد قذيفة صاروخية أطلقت من القطاع باتجاه المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع.

وذكر الجيش، أن القذيفة سقطت في منطقة مفتوحة، دون أن يبلغ عن وقوع أضرار.

ولم تعلن أي جهة في غزة، مسؤوليتها عن إطلاق القذيفة، التي جاءت بعد ساعات على استشهاد فتى فلسطيني (16عاما)، وإصابة أربعة شبان برصاص الجيش الإسرائيلي شرق محافظة خانيونس جنوبي القطاع.

انفجار سيارة مفخخة في مدينة عفرين

أصيب خمسة أشخاص في انفجار سيارة مفخخة وسط مدينة عفرين، في ريف حلب الشمالي الغربي.

وقال أحد القادة العسكريين السوريين في الجبهة الوطنية للتحرير طبل عدم الكشف عن هويته «انفجرت سيارة مفخخة قرب دوار نيروز وسط مدينة عفرين، وأصيب إثر الانفجار خمسة أشخاص أحدهم إصابته حرجة، وتم نقلهم إلى المشافي».

وأضاف «تم وضع السيارة في أكثر المناطق ازدحاماً في مدينة عفرين، ولكن كانت الحركة في المنطقة خفيفة بسبب العطلة».

وتشهد مدينة عفرين التي تسيطر عليها قوات المعارضة السورية والجيش التركية تفجيرات متكررة سقط خلالها عشرات القتلى والجرحى خلال العام الحالي.

وتتعرض المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المدعومة من الجيش التركي لتفجيرات متكررة كان آخرها التفجير الذي وقع قبل أيام في قرية تل حلف قرب مدينة رأس العين، راح ضحيته أكثر من 16 قتيلاً وأكثر من 25 جريحاً. وتتهم فصائل المعارضة التي تسيطر على مناطق في شمال سوريا قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردي بأنها تقف خلف التفجيرات.

استشهاد فتى جنوب غزة

استشهد فتى فلسطيني، وأصيب أخرون، بعد اشتباكات بين عشرات المتظاهرين على الحدود الشرقية لقطاع غزة والجيش الإسرائيلي، رغم عدم إقامة أي فعاليات لمسيرة العودة وكسر الحصار في المناطق الحدودية. وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، إن الفتى فهد الأسطل (16 عاماً)، «استشهد برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد إصابته في منطقة البطن، على الحدود شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة».

وأشارت الوزارة في وقت سابق، إلى إصابة فلسطينيين اثنين برصاص الجيش الإسرائيلي شرق خان يونس جنوب قطاع غزة، فيما أكدت مصادر فلسطينية وجود عدد أكبر المصابين.

ورغم عدم إعلان هيئة مسيرة العودة وكسر الحصار، عن إقامة أي فعاليات على حدود قطاع غزة، إلا أن عدداً من المواطنين الفلسطينيين توافدوا للحدود الشرقية للقطاع، وألقوا الحجارة صوب جنود الاحتلال الذين ردوا بإطلاق وابل من الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وقالت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، الأربعاء الماضي، إنها «قررت تأجيل مسيرات العودة التي كانت مقررة الجمعة، وذلك من أجل تفويت الفرصة على العدو، وارتباطاً بالظروف الأمنية الخطيرة جداً، وفي ضوء تهديدات نتنياهو بارتكاب حماقة من خلال شن عدوان شامل جديد على قطاع غزة، لحماية نفسه من الملاحقة على تهم الفساد»، على حد قولها.

الإرياني: تلويح الحوثيين باستهداف الملاحة تصعيد خطير

أعلن وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني، أن «تلويح ميليشيات الحوثي، المدعومة من إيران، باستهداف خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وتهديداتها بالإضرار بالأمن الإقليمي والدولي، يؤكد عدم استعدادها للسلام وعدم اكتراثها بجهود إنهاء الحرب في اليمن».

ووصف الإرياني، في سلسلة تغريدات على صفحته على «تويتر»، مساء الجمعة، تصريحات الميليشيات بأنه» تصعيد خطير»، مشيراً إلى أن «ذلك يأتي بعد أيام من مبادرة تحالف دعم الشرعية التي تضمنت إطلاق سراح 200 أسير حوثي وتسيير رحلات جوية لنقل المرضى من العاصمة المختطفة صنعاء».

كما لفت إلى أن «هذه التصريحات الاستفزازية تؤكد استراتيجية الميليشيات الحوثية القائمة على المراوغة والتضليل والكذب والخداع»، معتبراً «حديثها عن السلام مجرد استراحة لالتقاط الأنفاس والترتيب لجولة جديدة من الدم بأدوات أكثر خطورة دون اكتراث للجهود التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء لإنهاء الحرب وإحلال السلام». إلى ذلك حذر من «ألاعيب ميليشيات الحوثي، التي يعرفها اليمنيون جيداً منذ عام 2003»، مؤكداً أن «الضغط العسكري وحده من سيجبرها على الالتحاق بجهود حل الأزمة التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء ويقودها إلى طاولة الحوار على قاعدة المرجعيات الثلاث، ويحقق السلام المستدام الذي يستحقه كل اليمنيين».